

أهمية تطبيق أسس الجودة الشاملة في التعليم وأثرها على تطوير العملية التعليمية والتربوية في مجال الأنشطة البدنية والرياضية

معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 3.

محمد الهادي بن زيادة

ملخص.

تواجه التربية على مستوى العالم تحديات متعددة ومتسارعة وذلك نتيجة التغيرات الهائلة في المعارف والمعلومات والتكنولوجيا ونظم الاتصال مما جعل من عناصر المنافسة والجودة والتميز أهم مقومات القوة في العالم. تتطلب هذه التحديات مراجعة شاملة لمنظومة التعليم في معظم دول العالم المتقدمة و النامية باعتبارها أحد محددات إنتاجية أي دولة وباعتبارها قاطرة التقدم والتنمية المجتمعية، وقد أدى ذلك إلى إيجاد مداخل واليات حديثة لتطوير وتحديث التعليم، فقد حرصت كل الدول على تطبيق الجودة الشاملة في التعليم لأهميتها وأثرها البالغ على تطوير العملية التعليمية والتربوية ولاسيما في مجال الأنشطة البدنية و الرياضية التي تسهم في تنمية وتقدم ثقافة الامة وتساعد بصفتها لونا من ألوان التربية في العمل على تحقيق الأهداف التربوية وتنمية الفرد وتكيفه جسمانيا وعقلانيا ووجدانيا، فهي حلقة في سلسلة من العوامل الكثيرة والمؤثرة التي تساعد على تحقيق المثل العليا للدولة وأسمى القيم الإنسانية وتسهم في رسالة المجتمع. وتتمحور مشكلة الموضوع حول مدى أهمية تطبيق الجودة الشاملة في التعليم وأثرها على تطوير العملية التعليمية والتربوية في مجال الأنشطة البدنية والرياضية.

الكلمات الدالة: الجودة الشاملة، التعليم، العملية التعليمية والتربوية، الأنشطة البدنية والرياضية.

Abstract.

Education in the world is faced with multiple challenges and accelerated because of the dramatic changes of knowledge and technology and communication systems, which makes the elements of the competition and the quality the main elements of the force in the world. These challenges require to review the system of education in most of the developed and developing countries as one of the determinants of the productivity of a State and also as the engine of progress and community development, which has enabled to find points of entry and modern mechanisms to develop and modernize education, has ensured to all States on the application of the quality of the teaching of their importance and their profound impact on the development of the teaching and education, in particular in the field of physical and sports activities that contribute to the development of the culture of the nation and the aid as a type of education for the achievement of the objectives of the education and development of the individual and its adaptation either physically, emotionally, and rationally. It is a series of many factors and influences that contribute to the achievement of the ideals of the State and the highest human values and contribute to the message of the community. The problem of the subject turns on the importance of the application of the quality in education and its impact on the development of teaching and education in the field of physical activities and sports.

Key-words: Comprehensive quality, education, the educational process, physical activities and educational.

مقدمة.

تعد إدارة الجودة الشاملة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة الأكثر انتشارا واستعمالا لتطوير أساليب العمل في مختلف مجالاته ولتحقيق أقصى درجة من الأهداف المنشودة للمؤسسة وتطوير أدائها وخدماتها وفقا للأغراض والمواصفات المطلوبة وبأفضل الطرق وبأقل جهد وكلفة ممكنين من خدمات المجتمع. أما في المجال التربوي فإن القائمين عليه يسعون من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى إحداث تطوير نوعي لدورة العمل في المدارس بما يتلاءم والمستجدات التربوية والتعليمية والإدارية ويواكب التطورات الساعية لتحقيق التميز في كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة التربوية.

وقد تم الاستفادة من إدارة الجودة الشاملة حتى في مجال الأنشطة البدنية والرياضية وهذ من أجل العمل على تحسين العملية التعليمية باعتبارها مادة تعليمية في جميع أطوار التعليم. ولقد أوجد الانسان الرياضة وطبق عليها معاييرها وصيغتها بصيغة الإنسانية الاجتماعية، فهو الذي وضع قواعدها ونظمها وبالطبع فإنه اقتبس ذلك من معايير ونظمه وقيمه الاجتماعية. ورغبة في الاهتمام بالأنشطة البدنية والرياضية في المدرسة تظهر لنا الحاجة إلى التحديد الواضح لمدى أهمية تطبيق أسس الجودة الشاملة في التعليم وأثرها على تطوير العملية التعليمية والتربوية في المجال الرياضي.

1. مفهوم الجودة الشاملة في التربية والتعليم.

تعد الجودة أداة فعالة لتطبيق التحسين المستمر لجميع أوجه النظام في أية منشأة. ويقدم معهد الجودة الفيدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية تعريفا للجودة الشاملة هو: "القيام بالعمل بشكل صحيح ومن أول خطوة مع ضرورة الاعتماد على تقييم العمل في معرفة مدى تحسين الأداء". أما ديمينغ Deming فقد عرف الجودة بأنها: درجة التوافق والاعتمادية التي تتناسب مع السوق ومع التكلفة، بمعنى المطابقة للاحتياجات (يزيد قادة، 2012، 50).

أما مفهوم الجودة الشاملة في التعليم له معنيان مترابطان أحدهما واقعي والآخر حسي. والجودة بمعناها الواقعي تعني التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية متعارف عليها مثل: معدلات الترفيع ومعدلات الكفاءة الداخلية الكمية، ومعدلات تكلفة التعليم.

أما المعنى الحسي للجودة فيرتكز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة التعليمية كالطلاب وأولياء أمورهم، ويعبر عن مدى رضا المستفيد من التعليم بمستوى كفاءة وفعالية الخدمة التعليمية، فعندما يشعر المستفيد أن ما يقدم له من خدمات يناسب توقعاته ويلبي احتياجاته الذاتية، يمكن القول بأن المؤسسة التعليمية قد نجحت في تقديم الخدمة التعليمية بمستوى جودة يناسب التوقعات والمشاعر الحسية لذلك المستفيد، وأن جودة خدماتها قد ارتفعت إلى مستوى توقعاته (بربري محمد أمين بكيجل عبد القادر، 2012).

والجودة في التعليم مرتبطة بعملية التعلم والتعليم وكذلك بالإدارة، وذلك من أجل ربط التعليم بحاجات المجتمع، وإحداث تغيير تربوي هادف، وبناء وتنمية ملكة الإبداع عند المتعلمين، ويحدث التعلم عندما يحدث تفاعل بين المتعلم وبيئته.

إن تعبير الجودة ليس تعبيراً جديداً في ثقافتنا العربية الإسلامية، وخير دليل على ذلك ما ورد من آيات قرآنية وأحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم تؤكد ذلك، حيث قال تعالى في كتابه الكريم: "صنع الله الذي اتقن كل شيء" (النمل، 88).

وكذلك قال تعالى في محكم تنزيله: "إن لا نضيع أجر من أحسن عملاً" (الكهف، 30).

وعن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" (حديث حسن)، ونفهم من ذلك أن الجودة هي الاتقان والعمل الحسن (أمجد قاسم، 2012).

لم يقف الإسلام عند حدود الجودة بل تعداها ليؤكد على تحقيق الاتقان المرهون بتحقيقه بأمانة العمل والإخلاص فيه، والتأكيد على المسؤولية الفردية في ضرورة الإخلاص الكامل في العمل بحيث لا يبقى فيه قول لقائل.

وعرفت الجودة في التعليم بأنها: مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية وهي التي تفي باحتياجات الطلاب. ويراهن آخرون بأنها: ترجمة احتياجات وتوقعات الطلاب إلى خصائص محددة، تكون أساساً لتعميم الخدمة التربوية وتقديمها للطلاب بما يوافق تطلعاتهم (محمد حاسم جفات العادلي، 2006، 361).

ويعرف "رودز" الجودة الشاملة في التربية بأنها: عملية إدارية تركز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي توظف مواهب العاملين وتستثمر قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسن المستمر للمؤسسة.

كما عرفها أحمد درياس بأنها: أسلوب تطوير شامل ومستمر في الأداء يشمل كافة مجالات العمل والتعليم، فهي إدارية تحقق أهداف سوق العمل والطلاب، أي أنها تشمل جميع وظائف ونشاطات المؤسسة التعليمية ليس فقط في إنتاج الخدمة ولكن في توصيلها، الأمر الذي ينطوي حتماً على تحقيق رضا الطلاب وزيادة ثقتهم، وتحسين مركز المؤسسة التعليمية محلياً وعالمياً. ويمكن القول بأن إدارة الجودة في التعليم هي منهج عمل لتطوير شامل ومستمر يقوم على جهد جماعي بروح الفريق (أمجد قاسم، 2012). ويورد كلاس (Classer, 1990) لمفهوم الجودة الشاملة

في التعليم فيقول: لجودة العمل في التعليم موقفاً تربوياً متى ما نشأ اختلاف ما بين تقويم المعلم والطالب لجودة العمل أو لنتيجة الاختبار فلا بد للمعلم من مناقشة أوجه ذلك الاختلاف مع الطالب أو الطلبة المعنيين، إذ أنه من هذه المناقشات يتعلم الطالب أو الطالبة السبل التي تمكنهم من معرفة

مقومات ومكونات الجودة في العمل، مع ضرورة إعطاء الفرصة تلو الفرصة لتحسين ما يعملون إذ أن الغرض من هذا التقويم هو عملية التحسين من أجل تحقيق الجودة المرجوة (رياض رشاد البناء، 2007).

وخلاصة القول إن الجودة ليست هدفاً يتم تحقيقه ثم ينسى، وإنما هي تحسين مستمر في الأداء وتحقيق الجدارة في المخرجات، وهي البرنامج المتكامل الذي يعتمد عليه مسؤولو ومعلمو الأنشطة البدنية والرياضية من أجل التحسين المستمر في الأنشطة البدنية والرياضية المقدمة للتلاميذ باستخدام الوسائل العلمية والاحصائية من خلال العمل بروح الفريق.

2. مفهوم النشاط البدني الرياضي والجودة الشاملة.

- النشاط: يقصد به العملية.

- بدني: يقصد به طبيعة النشاط فهو بدني من خلال الرياضة وانشطتها بالرغم من وجود بعض التباين بين الأنشطة البدنية والأنشطة الرياضية إلا أن الظاهرة التي تجمع بينها في الأصل هي حركة الإنسان بشكل عام (أمين أنور الخولي، 1996، 29).

- مفهوم النشاط: هو كل عملية عقلية أو سلوكية أو بيولوجية متوقفة على طاقة الكائن الحي تمتاز بالتلقائية أكثر منها بالاستجابة (أحمد زكي بدوي، 1977، 08).

- وأما النشاط البدني: يستخدم هذا المفهوم كتعبير يقصد به المجال الكلي الإجمالي لحركة الإنسان وكذلك عملية التدريب والتثقيف والتربص مقابل الكسل والوهن والخمول.

- فالنشاط البدني: هو تعبير شامل لكل ألوان النشاطات البدنية التي يقوم بها الإنسان والتي يستخدم فيها بدنه بشكل عام.

وهو مفهوم أنثروبولوجي أكثر منه اجتماعي، لأنه جزء مكمل ومظهر رئيسي لمختلف الجوانب الثقافية والنفسية والاجتماعية لبني الإنسان (أمين أنور الخولي، 2000، 22).

- وحسب عطاء الله أحمد: فإن النشاط البدني الرياضي هو نشاط تربوي يعمل على تربية النشء تربية متزنة ومتكاملة من النواحي الوجدانية والبدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية، عن طريق برامج ومجالات رياضية متعددة تحت إشراف قيادة متخصصة تعمل على تحقيق أهداف النشاط الرياضي بما يسهم في تحقيق الأهداف العامة للتربية في مراحل التعليم العام (عطاء الله أحمد، 2006، 55).

- أما فيري: يرى بأن النشاط البدني جزء من التربية العامة حيث يشمل الدوافع والنشاطات الطبيعية الموجودة في كل تخصص للتنمية من الناحية العضوية والتوافقية والانفعالية.

فالنشاط الرياضي وإن كان يشمل أنواعاً عدة من ضروب الرياضة متباينة في فنونها مختلفة في قوانينها، وطريقة ممارستها إلا أنها جميعاً تعمل أساساً على إعداد الفرد كاملاً في جميع نواحيه الجسمية والعقلية وإذا ما أخفقت في تحقيق واحدة من هذه النواحي تكون قد عجزت في تحقيق أغراضها ويصبح من الخير تجنبها (جمال محمد علي وآخرون، 2011، 35). يعد اهتمام الشعوب بالأنظمة البدنية والرياضية قديماً قدم التاريخ فما من شعب أو حضارة إلا اهتمت اهتماماً خاصاً بها فقامت بتنظيمها وممارستها فأدت إلى تطورها.

ومن هنا لجأت المجتمعات إلى استخدام أحدث الأساليب الإدارية لضمان استمرارية التطور والرقى في مختلف المجالات ومنها الرياضة، فالإدارة هي المعنية بإشباع الحاجات وبلوغ الأهداف، وتوفير الجودة بالإنتاج والخدمات ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة. وقد ورد في الاتحاد العربي (2003): شهد رحاب اليونيسكو خلال يناير 2003 تنظيم مائدة مستديرة شارك فيها مسؤولون من مستوى عالمي يمثلون وزارات التربية في 103 دولة عضو باليونيسكو حيث كان من أهم التوصيات الدعوة إلى عدم تهميش التربية البدنية والرياضية في المؤسسات التربوية والاهتمام بها نظراً إلى أهميتها الاقتصادية والصحية والتربوية والاجتماعية وجعلها ممارسة داخل المدارس وخارجها نظراً لدورها الأساسي في امتصاص العنف ونشر المحبة والتسامح والانضباط مع التأكيد على ضرورة إحداث شراكة مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة للجميع.

3. أهمية الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية.

تكمّن فيما يلي:

- دراسة متطلبات المجتمع واحتياجات أفراد والوفاء بتلك الاحتياجات؛

- أداء الأعمال بشكل صحيح وفي أقل وقت وجهد وتكلفة أيضاً؛

- تنمية التفاعل والتواصل داخل جماعة العمل؛

- إشباع حاجات المتعلمين وزيادته بالرضا؛

- تحسين جودة المتعلم في الجوانب المعرفية، والمهارية والأخلاقية؛

- الإسهام في حل المشكلات التي تعيق العملية التعليمية؛

- تحقيق الرقابة الفعالة والمستمرة لعملية التعلم والتعليم؛

- تحقيق مكاسب مادية وخبرات نوعية العاملين في المؤسسة وأفراد المجتمع التعليمي؛

- عالمية نظام الجودة وسمة من سمات العصر الحديث؛

- ارتباط الجودة بالإنجابية وتحسين الإنتاج (إيمان المولد، 2012).

4. أهداف الجودة الشاملة في التعليم.

وتتجلى فيما يأتي:

- حدوث تغيير في جودة الأداء؛
- تطوير أساليب العمل؛
- الرفع من مهارات العاملين وقدراتهم؛
- تحسين بيئة العمل؛
- الحرص على بناء وتعزيز العلاقات الإنسانية؛
- تقوية الولاء للعمل والمؤسسة والمنشأة؛
- تقليل إجراءات العمل الروتينية واختصارها من حيث الوقت والتكلفة.

5. مبادئ الجودة الشاملة في التعليم.

- التركيز على التعرف على احتياجات وتوقعات المستفيدين والسعي لتحقيقها؛
- التأكيد على أن التحسن والتطوير عملية مستمرة؛
- التركيز على الوقاية بدلا من البحث عن العلاج؛
- التركيز على العمل الجماعي؛
- اتخاذ القرار بناء على الحقائق؛
- تمكين المعلمين من الأداء الجيد.

6. متطلبات تطبيق نظام الجودة الشاملة في التعليم.

- تهيئة مناخ العمل والثقافة التنظيمية للمؤسسة التعليمية؛
- قياس الأداء للجودة؛
- إدارة فاعلة للموارد البشرية بالجهاز التعليمي؛
- تعليم وتدريب مستمرين لكافة الأفراد؛
- تبني أنماط قيادية مناسبة لنظام إدارة الجودة الشاملة؛
- مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء؛
- تأسيس نظام معلومات دقيق لإدارة الجودة الشاملة (مسعد زياد، 2010).

7. الحاجة إلى إدارة الجودة الشاملة في التعليم.

إن نظام التعليم في جميع دول العالم يتولى مسؤولية إعداد الموارد البشرية اللازمة للعمل في جميع المجالات المهنية الصناعية والتجارية والعسكرية والحرفية ويعد المنهل الذي تنهل منه جميع المهن وعندما تكون إدارة الجودة الشاملة حاجة ملحة للمؤسسة الإنتاجية والخدمية فمن باب أولى أن تبدأ من المؤسسات التعليمية وإدارة عملها لأن مخرجات المؤسسة التعليمية الجيدة ستكون بالضرورة مدخلات جيدة في نظم المؤسسات الخدمية والإنتاجية الأخرى الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى اسهام المؤسسة التعليمية التي تتبنى إدارة الجودة الشاملة بصورة غير مباشرة في نجاح برامج الجودة في المؤسسات الإنتاجية والخدمية (بزيد قادة، 2012، 50).

على هذا الأساس أصبحت الحاجة إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم ضرورية وذلك للأسباب التالية.

- العجز التعليمي: والمقصود به استئثار في التعليم دون العائد نظرا لأن المخرجات التعليمية والنواتج التربوية لا تكفي الطلب الفعال في أسواق العمل بالدرجة المطلوبة؛
- معدلات البطالة المرتفعة: فالإنتاج لا يوفر عدد الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية والعكس؛
- اتساع الفجوة بين الإنتاج والتعليم: حيث تظهر الحاجة لبعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم الحالي أو العكس لا توجد بعض التخصصات التعليمية المناسبة بعد التخرج؛
- ارتفاع تكلفة التعليم في جميع مراحلها، فالظاهر أن التعليم مجاني والواقع أنه ذو تكاليف متزايدة؛
- انخفاض العائد على الاستثمار التعليمي؛
- التعليم يركز على المعارف والمعلومات وينسى ولا يهتم بالسلوكيات والمهارات؛
- عدم المشاركة في تصميم البرامج التعليمية على جميع المستويات؛
- أصبح العديد من خريجي الجامعات يعملون في وظائف على غير تخصصاتهم العلمية. (محسن علي عطية، 2009، 117).
- كما يمكننا أيضا تحديد حاجة التعليم لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في العناصر التالية:
- استثمار إمكانات وطاقت جميع الأفراد العاملين في المؤسسات التعليمية.
- الحاجة لتغيير نمط الثقافة التنظيمية الإدارية في المؤسسات التعليمية.
- مواكبة المؤسسات التعليمية لعولمة نظام الجودة حيث أصبح سمة من سمات العصر.
- تلبية الاحتياجات الوظيفية للهيئات والمؤسسات والشركات المحلية والإقليمية والعالمية.
- اكتساب الخريجين مهارات عالية للتعامل مع التكنولوجيات المتقدمة.
- إمداد القطاعات المختلفة بخريجين قادرين على تحسين جودة الأداء في كافة المجالات.
- الارتقاء بجودة الأداء في منظومة البحث العلمي لأن البحث العلمي هو الوجه الآخر للتعليم (محمد جابر خلف الله، 2011).

8. معايير الجودة الشاملة في التعليم.

هناك العديد من المعايير التي يتم استخدامها في المجال التعليمي..

1.8. معيار جودة عضو هيئة التدريس (المعلم).

- ويعني العمل على تأهيل عضو هيئة التدريس عمليا وسلوكيا وثقافيا ليعمل على إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التي يرسمها المجتمع، لذلك ينبغي أن توفر له فرص النمو المهني المستمر من خلال التدريب الفاعل والمستمر ويقوم هذا المعيار على عدد من المؤشرات أبرزها:
- حجم أعضاء هيئة التدريس وكفاياتهم التدريسية؛
- مستوى التدريب والتأهيل العلمي لأعضاء هيئة التدريس؛
- مساهمة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع؛
- مقدار الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس؛

2.8. معيار جودة الطالب.

- يقصد بع تأهيل الطالب علميا واجتماعيا وثقافيا ونفسيا ليتمكن من استيعاب دقائق المعرفة وتحدد مؤشرات هذا المعيار بما يلي:
- انتقاء وقبول الطلبة؛

- نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس؛
- متوسط تكلفة الطالب الواحد؛
- استخراج معدل عدد السنوات اللازمة والفعلية لتخريج طالب واحد، ثم يتبعها احتساب عدد السنوات المهودرة بسبب الرسوب والتسرب؛
- نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية لطلبتها؛
- الكشف عن دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم؛
- احتساب نسبة عدد المتخرجين إلى عدد المسجلين.

3.8. معيار جودة المناهج الدراسية.

يتضمن أصالة المناهج وجودة مستوياتها ومحتواها ومدى ارتباطها بالواقع ومواكبتها للتغيرات والتطورات المعرفية والتكنولوجية بحيث تساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته وأبحاثه في جميع أنواع التعليم كما يجب أن توفر المناهج الدراسية النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديهم، الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطالب ومن ثم المقدرة على التحميل الذاتي للمعلومة بالبحث والإطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي.

كما أنه من أهم شروط المنهج الجيد كما يؤكد "Peter Mortimore" تعزيز النواحي: الروحية والعقلية والأخلاقية والثقافية والعملية للتلاميذ في المدرسة والمجتمع وإعدادهم للمسؤوليات وخبرات الحياة (يزيد قادة، 2012، 50).

4.8. معيار جودة البرامج التعليمية.

يقصد بها شمولها وعمقها ومرورها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية ومدى تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات العامة وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة للطالب الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسه بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية.

5.8. معيار جودة تقويم الطلاب.

يجب أن تتنوع أساليب أداء الطلاب وأن تسهم هذه الأساليب في التعليم والإفادة من التغذية الراجعة ويشترط كذلك أن يتصف المقومون بالشفافية والعدالة والموضوعية في أساليبهم وتمكين الطلاب من مناقشة علاماتهم ومراجعتها، وكذلك قدرة هذه الأساليب التقييمية المستخدمة على تحديد مستويات الطلاب وقياس مخرجات التعليم. لذلك يجب مراعاة جودة عملية التقويم وذلك من خلال تصميم نظام تقويمي يقوم على عدة مقومات منها:

- وضع نظام فعال لتقويم أداء الطلاب مبني على أسس موضوعية وعلمية حديثة؛
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال التقويم المدرسي؛
- التدريب المستمر لمصممي التقويم والمقيمين أنفسهم؛
- العمل على تنوع أساليب التقويم بحيث تحتوي على الجوانب التالي (شفهية، تحريري، عملي)؛
- شمولية التقويم لمختلف مجالات التعليم (مهارات، معارف، اتجاهات، قيم)؛
- الاهتمام بأساليب التقويم البديل للاختبارات الذي يركز على تقويم الأداء وتقويم ملفات أعمال الطلاب والتقويم القائم على الملاحظة وغيرها.

6.8. معيار جودة الإمكانيات المادية.

تتعدد الإمكانيات المادية في المؤسسة التعليمية حيث تشمل جميع أنواع الأثاث والتجهيزات والمختبرات والمكتبات إضافة إلى التهوية والإضاءة والضوضاء. وتتضمن جودة هذا المعيار المؤشرات التالية:

- مرونة المبنى المدرسي وقدرته على تحقيق الأهداف؛
- مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس والطلبة من المكتبة؛
- مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس والطلبة من المختبرات والورشات؛
- حجم الاعتماد المالي.

7.8. معيار جودة العلاقة بين المدرسة والمجتمع.

وذلك من حيث مدى وفاء المدرسة باحتياجات المجتمع والمشاركة في حل مشكلاته وربط التخصصات بطبيعة المجتمع وحاجاته والتفاعل بين المدرسة ومواردها البشرية والفكرية وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية. (محمد قاسم أحمد القريوتي، 2012).

8.8. معيار جودة تقويم الأداء.

ويتضمن المؤشرات التالية:

- إشراك العاملين بشكل نظامي في عملية التقويم؛
- مدى سلامة إجراءات التقويم وأدواته؛
- مدى القدرة على الاستجابة السريعة لنتائج التقويم؛
- مدى فاعلية تقويم الأداء في تحسين مهارات العاملين؛
- شمول عملية التقويم.

9.8. معيار جودة الإدارة التعليمية.

إن جودة الإدارة في المؤسسة التعليمية تتوقف إلى حد كبير على القائد فإن فشل في إدراكه للمدخل الهيكلية نحو إدارة الجودة الشاملة فمن غير المحتمل أن يتحقق أي نجاح، ويدخل في إطار جودة إدارة المؤسسة التعليمية جودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة. ومن أبرز مؤشرات هذا المعيار:

- التزام القيادة في الإدارة العليا بالجودة؛
- مناخ العلاقات الإنسانية الطيبة بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والقيادة الإدارية؛
- اختيار القيادة الإدارية وتدريبهم.

9. مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم.

لا يتم تطبيق أي شيء دون أن يكون هناك مبرر لهذا التطبيق، فلإدارة الجودة الشاملة يوجد مبررات كثيرة لتطبيقها في مجال التعليم وأن هذه المبررات تؤكد أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في النظام التعليمي لا تتوقف عند تحسين الأداء وإنما تهدف إلى تحسين المدخلات والعمليات والمخرجات ولذلك كان للاهتمام بالجودة في التعليم العديد من المبررات أهمها:

- إقبال معظم المجتمعات على التوسع في التعليم باعتباره العامل الحاسم في التنمية المجتمعية؛
- اكتشاف الدول المتقدمة انخفاض مستويات التحصيل الدراسي بين طلابها والوضع أسوأ في الدول النامية؛
- تزايد الرغبة عالميا في الوصول إلى معايير جديدة عن الجودة والاهتمام بها على المستويين النظري والتطبيقي؛

- الحاجة إلى مواجهة المتغيرات العالمية مستقبلا من خلال إعداد الفرد لمواجهةها والتعايش معها؛
 - يصل العالم من خلال الجودة إلى تخفيف حدة التناقضات التي ظهرت في القرن الواحد والعشرين: بين العالمي والمحلي وذلك بمطالبة الفرد أن يكون عالميا دون أن يفصل عن جذوره؛ بين الكلي والخصوصي وذلك في كيفية المحافظة على التقاليد والثقافة الخاصة وسط التطورات الجارية؛ بين التقاليد والحداثة وذلك في كيفية التجاوب مع التغيير دون التكرار للهوية؛ بين التوسع الهائل في المعارف وقدرة الانسان على استيعابها؛ بين الروحي والمادي فالعالم يتطلع إلى قيم وأخلاقيات سامية وهذه مهمة نبيلة للتربية؛
 - إن الثورة التكنولوجية الشاملة والقائمة على تدفق علمي ومعرفي لم يسبق له مثيل، يمثل تحديا للعقل البشري وهو ما جعل المجتمعات تنافس في تجويد نظمها التعليمية (أمين محمد النبوي، 2007).
 إضافة لكل هذا هناك مبررات أخرى لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم وهي على النحو التالي: ارتباط الجودة بالإنتاجية؛ ارتباط نظام الجودة بالشمولية في كافة المجالات؛ عالمية نظام الجودة وسمة من سمات العصر الحديث؛ نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات التعليمية في معظم دول العالم؛ ارتباط نظام الجودة الشاملة مع التقويم الشامل للتعليم في المؤسسات التعليمية (عناية محمد خضير، 2007، 37).

10. مستلزمات نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم.

لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الميدان التربوي ينبغي العمل بما يلي:
 - تأسيس نظم معلوماتية توظف التقنيات الحديثة ووسائل الاتصالات المتطورة التي تتيح لصانعي القرار والعاملين في المؤسسات التربوية إمكانية الحصول بسرعة ودقة على البيانات الضرورية لتطبيق هذا النموذج؛
 - إعداد الاطرار التدريبية المؤهلة عن طريق عقد دورات مكثفة لتأهيل هذه الاطرار وتدريبها على تطبيقات نموذج إدارة الجودة الشاملة حتى تقوم بتدريب العاملين في المؤسسات التعليمية المختلفة؛
 - التوسع في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات التعليمية؛
 - تصميم برامج لإدارة الجودة الشاملة تتوافق مع البيئة العربية من حيث: قيمها، معتقداتها، تقاليدها، وعاداتها؛
 - إنشاء وحدات تعني بأمر الجودة وإلحاقها بإدارات التعليم في الميدان؛
 - إعادة النظر في أساليب التقويم التربوي ووسائله؛
 - ضرورة التعرف على حاجات ورغبات المستفيدين من خدمات القطاع التربوي والعمل على تلبيتها؛
 - إعادة صياغة الإطار الفكري للعمل التربوي لتغدوا المدارس مؤسسات تربوية لا تعتمد على ضخ المعارف وحشوها في أذهان الطلبة فقط بل تتعدى ذلك إلى شحذ الطاقات الفكرية والقدرات الإبداعية لديهم وتنميتها.
 إضافة لكل هذا ومن أجل تحقيق نجاح إدارة الجودة الشاملة عند تطبيقها ينبغي مراعاة ما يلي:
 - ارتباط تحقيق الجودة التربوية الحقيقية بدرجة كبيرة بالإصلاحات الخاصة بالتوجهات الجديدة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فجوهر النظام التعليمي تمثل جزءا مهما من حجم النشاط الاقتصادي؛
 - سرعة التغيير في النظم التعليمية ومرونتها وتجديد الأجهزة والمعدات؛
 - استقلالية المدارس في توظيف المدخلات التعليمية وتهيئة البيئة التعليمية بما يتفق مع الظروف المحلية؛
 - تلبية احتياجات المجتمع عن طريق تحقيق أقصى إمكانات أبنائه في التعلم والتحصيل؛
 - الحرص والمحافظة على استمرار التحسين والتطوير في الخدمة التعليمية؛
 - تنمية طرق التعليم الإيجابي والاهتمام بمسؤولية الفرد في التعلم وممارسة الناقد والتفكير والإبداعي؛
 - مراعاة المناهج الدراسية لعملية الانفتاح الحضاري حتى نستطيع مجابهة التحديات المختلفة؛
 - الامام بأعمال الآخرين حتى تحقق الاتصال الجيد والتفاعل المشترك، فالجودة الشاملة لا تعترف بالانفصال بين الأقسام والأنظمة داخل المدرسة بل تؤكد على التفاعل القوي وتبادل المعلومات والتقويم المستمر للجهود المبذولة؛
 - الوعي بمفهوم الجودة الشاملة في النظام التعليمي حتى يعمل الجميع باقتناع في نجاح تنفيذها؛
 - جودة النظام التعليمي تعتمد اعتمادا أساسيا على جودة المعلم الذي يقوم بتنفيذ الخطط التربوية حيث أن اكتساب المتعلمين أفضل تربية مرتبطة بتعليمهم بأفضل إعداد وتدريب،
 - التزام جميع القائمين على إدارة المؤسسات التعليمية والمعلمين والعاملين بمجال التربية وتأسيس الثقة بينهم (يزيد قاده، 2012، 03).

الخلاصة.

إن الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في التعليم لا يعني أنه يخطط لجعل المؤسسات التعليمية منشآت تجارية أو صناعية تسعى إلى مضاعفة أرباحها عن طريق تحسين منتجاتها وإنما للاستفادة منها في العملية التدريسية من خلال تطوير الأساليب الإدارية والتعليمية تحقيقا لجودة المخرج التعليمي وسعيا لمضاعفة افادة المستفيدين من العملية التعليمية.
 إن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية يؤدي إلى خفض التكاليف بشكل ملموس وذلك من خلال رفع مستوى الأداء وتقليل الأخطاء وزيادة الإنتاجية بمستوى عال من الاتقان، كما يساهم بدرجة في نجاح هذه المؤسسات وفي تحقيق أهدافها بدون أحداث هدر تربوي، وهذا ما يؤدي إلى تلبية رغبات جميع المستفيدين منها بالإضافة إلى تحسين طرق التدريس ووسائل التقويم وتصميم مناهج تربوية تلائم عمليات التعلم الحديثة وهذا يتطلب تضامير جهود جميع العاملين بالمؤسسات التعليمية من أجل تحقيق الجودة التعليمية المنشودة.
 كما أنه لا بد من التطبيق السليم والشامل لمفهوم إدارة الجودة الشاملة لتحسين مستويات الجودة وتمكين المدرسة من التميز والنجاح، ومن خلال تطبيق معايير الجودة في الأنشطة البدنية والرياضية فإننا نتجه نحو تحسين أداء المتعلمين وكذا العملية التربوية ككل، وهذا ما لجأت إليه العديد من المدارس في العالم فكانت نموذجا يقتدى به في تطبيق إدارة الجودة الشاملة وقد أدى أيضا بالعديد من المفكرين إلى إقامة وتشكيل نماذج وأنظمة تعتبر كحجر أساس لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية.
 وفي عالم تتأسس فيه مكانة الشعوب والأمم على الإنتاج المعرفي والمهاري بشكل يصبح تطوير التعليم فيه تحد يواجه الجهات المسؤولة في المؤسسات التعليمية والتربوية لا سيما في المجال الرياضي، وأصبح الحصول على الجودة والتحسين المستمر أساس تحسين اية عملية تنظيمية أو تعليمية.

المراجع والمصادر.

- القرآن الكريم.
 السنة النبوية.
 أحمد زكي بدوي. (1977). معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان.
 أمجد قاسم. (2012). الجودة الشاملة في التعليم، تعريفها، أهميتها، ومبادئها وأهدافها، ورقة بحث مقدمة في منتدى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، القاهرة.
 أمين أنور الخولي. (1996). أصول التربية البدنية والرياضية (المدخل - التاريخ - الفلسفة)، دار الفكر العربي، القاهرة.
 أمين أنور الخولي. (2000). الرياضة والمجتمع، المجلس الوطني الثقافي للأدب والفنون، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

أمين محمد النبوي. (2007). تقديم حامد عمار، الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة 1، القاهرة
بريري محمد أمين، بكحل عبد القادر (2012) أسس تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التعليمية، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي
الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية،
الجزائر.

جمال محمد على وآخرون. (2011). الرياضة والتربية الرياضية في العصر الحديث، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
رياض رشاد البنا. (2007). إدارة الجودة الشاملة (مفهومها وأسلوب ارسائها مع توجيهات الوزارة في تطبيقها في مدارس المملكة)، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات
المؤتمر السنوي الواحد والعشرون للتعليم الاعداي للفترة من 24-25 يناير.

مسعد زياد. (2010). مشرف والمطور التربوي بمدارس دار المعرفة بجدة والمستشار التربوي لمنتديات الحصن النفسي والمحاضر في العلوم التربوية.
عطاء الله أحمد. (2006). طرق وأساليب التربية البدنية والرياضية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
عناية محمد خضير. (2007). رسالة ماجستير بعنوان: واقع معرفة وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مديريات التربية والتعليم الفلسطينية من وجهة نظر العاملين
فيها، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

فريق عمل التقنية الحديثة لنشر ثقافة الجودة في المدرسة. (1434). إشراف: مسؤولات التقنية الإلكترونية الثانية لنشر ثقافة الجودة بالابتدائية: إيمان المولد، حنان
الشريف، ليلي الهندي، تنفيذ إيمان المولد، مفهوم الجودة الشاملة في التعليم، براغ، السعودية.
محسن على عطية. (2009). الجودة الشاملة والجديدة في التدريس، دار النشر والتوزيع، عمان.
محمد جابر خلف الله. (2011). مقال بعنوان: تطبيق معايير الجودة في التعليم.

محمد حاسم جفات العادلي. (2006). جودة التعليم، المؤتمر العربي الأول في الجامعات العربية بين الواقع والطموح، ورقة بحث وعمل بعنوان: الجودة والتميز في
الجامعات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية المقدم بجامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
محمد قاسم أحمد القريوتي. (2012). مقال بعنوان: إدارة الجودة الشاملة في العملية التربوية، جامعة العلوم الإدارية، الكويت.
يزيد قادة. (2012). واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائري، مذكرة الماجستير: علوم التسيير تخصص: حوكت الشركات، جامعة
تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر.